

«الأنباء» رصدت ردود الفعل على قرار المحكمة الإدارية

اقتصاديون بين التأييد والرفض: الحكومة تسرعت في زيادة البنزين



محطات البنزين كما بدت قبل يوم من زيادة البنزين (ريليش كومار)



عيد الشهري



د. عبدالله فهد العبدالجادر



فوزي الشايح



خالد الخالد

الخالد: ضد القرار من البداية..

فخدماتنا متواضعة ولا تنمية

الشهري: من حق

الحكومة رفع أسعار أي سلعة تدعمها

العبدالجادر: يفترض

بحث الحكومة عن بدائل أخرى

للترشيد

الشايح: قرار

الحكومة لن يؤخر ولن يقدم.. والقرار للبرلمان

عبدالرحمن خالد ومصطفى صالح

تابعت المحكمة الإدارية بتأييد الدعوى المقامة لإلغاء قرار الحكومة بزيادة أسعار البنزين، وجاءت صائبا بينما رأى آخرون أن قرار الحكومة كان متسرعاً وكان يفترض من البداية الثاني حيث لن يفيد زيادة البنزين كثيراً في الميزانية، وفيما يلي التفاصيل:

قال خالد الخالد عضو مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات خالد الخالد انه ضد قرار رفع أسعار البنزين منذ البداية.

وذكر الخالد أن الدولة مقلبة على رفع أسعار أمور أخرى كالكهرباء والماء، موضحاً: «أسي تماماً الغلاء الحاصل بجميع دول العالم والتطور الذي تشهده وأنا يجب أن نواكب هذا الغلاء وهذا التطور، ولكن لا يمكن مقارنة الكويت بتلك الدول نظراً للخدمات المتواضعة التي تقدمها الدولة. لا يوجد تنمية والاقتصاد ضعيف والخدمات متدهورة».

وأضاف: «يجب على الحكومة أن تحسن من الخدمات كالصحة والتعليم والطرق وغيرها من الخدمات المهمة التي تفيد المواطن وتسهل له الأمور».

وتابع: «إذا قدمت الحكومة جميع تلك الخدمات مستعدة للرفع، ولكن المشكلة أن الحكومة تعطي المواطن أموال وتعود مرة أخرى لأخذها».

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة المدينة للتطوير والاستثمار يوسف العبدالرزاق أن القرار لم يكن مدروساً منذ البداية ولم يكن واضحاً، مبيناً أنه للقضاء على العجز هناك أمور أخرى أسهل بكثير.

وأضاف: «بعض المسؤولين صرحوا بأن الزيادة في أسعار البنزين ستخفف من الازدحام في الشوارع والطرق وتقضي على العجز ولكن التأخر الحقيقي كان في تجديد البنية التحتية والأمور الأخرى التي تسهل من حياة المواطن».

قال مدير عام شركة الأجيال القادمة عبد الرشيد انه من حق الحكومة رفع أسعار أي سلعة تقوم بدعمها إذا كان هناك حاجة لذلك لترشيد مصروفات الدولة، لافتاً إلى أن قرار رفع الحكومة أسعار البنزين هو حق أصيل لها وإن هذا الدعم الذي تقدمه الحكومة على السلع والمنهجات لا يعتبر ضرائب بل هو مساهمة منها في خفض أسعار هذه السلع.

وأضاف بالقول: «لا اعتقد أن هذا الأمر يندرج تحت بند الضرائب، حيث أنه من المرجح أن يتغير هذا الحكم عند الاستئناف عليه، فتقديم الدعم على المنهجات من جانب الحكومة ليس ضرائب وبالتالي تغيير هذا الدعم لا يعني فرض ضرائب جديدة من جانب الحكومة».

من جانبه، قال مستشار التنظيم والإدارة د.عبدالله فهد العبدالجادر أن قرار الحكومة برفع أسعار البنزين

بموجب قرار من المحكمة الإدارية بتأييد الدعوى المقامة لإلغاء قرار الحكومة بزيادة أسعار البنزين، وجاءت صائبا بينما رأى آخرون أن قرار الحكومة كان متسرعاً وكان يفترض من البداية الثاني حيث لن يفيد زيادة البنزين كثيراً في الميزانية، وفيما يلي التفاصيل:

قال خالد الخالد عضو مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات خالد الخالد انه ضد قرار رفع أسعار البنزين منذ البداية.

وذكر الخالد أن الدولة مقلبة على رفع أسعار أمور أخرى كالكهرباء والماء، موضحاً: «أسي تماماً الغلاء الحاصل بجميع دول العالم والتطور الذي تشهده وأنا يجب أن نواكب هذا الغلاء وهذا التطور، ولكن لا يمكن مقارنة الكويت بتلك الدول نظراً للخدمات المتواضعة التي تقدمها الدولة. لا يوجد تنمية والاقتصاد ضعيف والخدمات متدهورة».

وأضاف: «يجب على الحكومة أن تحسن من الخدمات كالصحة والتعليم والطرق وغيرها من الخدمات المهمة التي تفيد المواطن وتسهل له الأمور».

وتابع: «إذا قدمت الحكومة جميع تلك الخدمات مستعدة للرفع، ولكن المشكلة أن الحكومة تعطي المواطن أموال وتعود مرة أخرى لأخذها».

الحميضي: أدعو لعدم الرضوخ للضغوط واستئناف حكم «الإدارية» ضرورة



احمد يوسف

دعا وزير المالية الأسبق بدر الحميضي الحكومة إلى عدم الرضوخ إلى ضغوط أعضاء مجلس الأمة والسي ضرورة استئناف الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا والخاص بإلغاء قرار زيادة أسعار البنزين.

ويصر الوزير ذلك بعجز الموازنة التي سجلته ميزانية الكويت المسجلة للسنة المالية 2015-2016 لأول مرة منذ 16 عاماً، قائلاً: «إنه مع توقع استقرار أسعار النفط بين 50 و60 دولاراً

يكون عوناً لها ومساعداً على تنفيذ مثل هذه القرارات والإجراءات. وأكد الحميضي ان الموقف للحكومة التراجع عن القرار، لعدم من الأسباب أهمها عدم تعود المواطن أو أعضاء مجلس الأمة على الاعتراض على قرارات الحكومة خصوصاً غير الشعبية، ومن جانب آخر حتى لا يضيع الوقت وتمر السنين مع استمرار الدعم بنفس الوتيرة فقد لا تتمكن الدولة وقتها من الإيفاء بالتزاماتها ببند الرواتب ضمن الميزانية.

هاشتاغ #عودة أسعار البنزين القديمة يكتسح «تويتر»



تصدر هاشتاغ #عودة أسعار البنزين القديمة قائمة الأعلى مشاركة من قبل النشطاء عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر، وذلك بعد أن نقضت المحكمة الإدارية قرار زيادة أسعار البنزين أمس.

وتداول النشطاء تغريدات إلى أن ارتفاع أسعار البنزين غزو آخر لجيوبهم واستنزاف لأموالهم، وقال أحد المغردين: «كويت العدل وحفظ لحقوق الناس، وشعب لا يجامل ولا يبلبل للباطل ولا يسكت عن حقوقه، عقول واعية».

وشهد «تويتر» تعليقات حماسية حيث قال مغرد آخر: «يوم تاريخي في حياة الشعب الكويتي.. فهنيئاً لكل مواطن.. اتحدوا، فباتحادكم سنخال المطالب».

فيما ذكرت أحد الحسابات: «ببا خلاص ما نبي فلوسنا بس حل يردون الأسعار القديمة.. فلسنا.. فيما شجع مغردون آخرون الكويتيين وتحتم على الاتحاد والتكاتف حيث قال: «هنيئاً لكل كويتي لإلغاء زيادة البنزين فاتحدوا وتكاتفوا دوم والله يحفظ الكويت وأهلها».

فيما تشاؤم مغرد آخر قائلاً: «لا تفرحون.. القصة ستنتهي وكان شيئاً لم يكن». وجاء تغريدة من أحد الحسابات الفكاهية قائلاً: «صديق فوول للإلغاء زيادة البنزين إشارة إلى تحول العديد من المستهلكين إلى البنزين الممتاز عقب رفع الأسعار».

مواطنون: سعداء بحكم المحكمة.. وعلاج خلل الميزانية يجب ألا يكون على حساب المواطن



زيد الجبلي



خالد اليوسف



ساير البيجان



سمير المطيري

ويفرحة غامرة قال محمد الشمري إن الكل كان يتربص بالحكم الذي أصدرته المحكمة اليوم بإيقاف قرار مجلس الوزراء برفع سعر البنزين وهذا أمر في غاية الأهمية، متسائلاً: هل الحكومة وضعت حداً لارتفاع الأسعار الجنوبي الذي صاحب زيادة أسعار البنزين؟ بالطبع لا وهذا الحق ضرورياً كبيراً على المواطنين والمقيمين وجاء قرار إيقاف قرار الحكومة بمنزلة الرحمة من رب العالمين.

وبالمشاعر ذاتها قال علي العتيبي كنا نامل من الحكومة أن تبادر في بإلغاء القرار خصوصاً أنها أيقنت أن هناك أسعاراً ارتفعت بشكل كبير بعد قرارها برفع أسعار البنزين، مشيراً إلى أن حكم المحكمة اليوم هو حكم تاريخي رسم البسمة على وجوه المواطنين والوافدين في البلاد وأشادت به جميع مواقع التواصل الاجتماعي.

بدوره، قال حسين الدامة إن حكم المحكمة أتى ليثبت لنا نزاهة القضاء الكويتي وليعيد الحياة كما كانت دون وجود صعوبات، داعياً الحكومة أن تقتنع بقرارها الخاطي الذي جعل المواطن والمقيم يتحمل فرق طاقته ليس فقط أسعار البنزين المرتفعة بل المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي صاحبت القرار. من جانبه، قال زيد هجاج الجبلي أن قرار زيادة البنزين تم إقراره بشكل مفاجئ ودون

الميزانية لا تتجاوز 300 مليون دينار في حين أن العجز المالي في بعض وزارات الدولة تجاوز الملايين. ورفض البيجان في تصريح صحافي الاستمرار في قرار رفع أسعار البنزين مطالبا الحكومة بالرجوع عن القرار قبل إبطاله رسمياً من قبل المحكمة. وبين البيجان أن الأسر الكويتية أصبحت تعاني من ارتفاع تكاليف المعيشة في ظل غياب الرقابة على أسعار السلع والمنتجات وياتت ميزانية الأسر الشهريه تلتهمها نار الأسعار ومن ثم فإن أرباب الأسر يعانون من مشاكل مالية تنعكس سلباً على حياتهم المعيشية والأسرية وتؤدي إلى مشاكل اجتماعية.

وأشار إلى أن هناك كثير من الحلول كان من الممكن أن تتبعها الحكومة بدلاً من الذهاب مباشرة لجيوب المواطن ومنها تقليل مصروفات الوزارات ومكافآت القبايين ولكن اختيار الحكومة لقرار الزيادة كان خطأ يستوجب العدول عنه.

من جهته، قال محمد الهبشري أن حكم المحكمة اليوم هو حكم تاريخي وجميع المواطنين فرحون بنزاهة القضاء الكويتي خصوصاً انه انتصر للشعب في إيقاف قرار الحكومة بزيادة أسعار البنزين. وأضاف: نامل من الحكومة أن تتراجع عن قرارها والا تقدم استئنافاً وأن تجعل الفرحة تكتمل وتصدر قراراً بالرجوع للأسعار السابقة.

أعرب عدد من المواطنين عن سعادتهم بحكم المحكمة القاضي بوقف قرار زيادة أسعار البنزين لافتين إلى أنه كان قراراً خاطئاً، ولم يخضع لدراسة كافية تراعي تأثير زيادة أسعار الوقود على مختلف السلع، بما يؤثر سلباً على شريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين.

وأكدوا في تصريحات متفرقة لـ «الأنباء» أن هناك الكثير من الحلول يمكن للحكومة أن تتبعها لعلاج الميزانية بدلاً من الذهاب مباشرة لجيب المواطن ومنها تقليل مصروفات الوزارات ومكافآت القبايين ولكن اختيار الحكومة لقرار الزيادة كان خطأ يستوجب العدول عنه.

وفي هذا الإطار، قال سمير المطيري إن حكم المحكمة الإدارية أنصف المواطنين بإلغاء زيادة أسعار البنزين لكون هذا القرار غير صائب وغير مدروس أساساً لأن أسعار الوقود في الكويت مرتفعة قبل إقرار ارتفاع الزيادة مقارنة بالدول المحيطة والخليجية وهو الأمر الذي يؤكد أن هذه الزيادة مرفوضة على كل الأصعدة.

وتمنى المطيري أن يستمر رفض هذا القرار في درجات التقاضي الأخرى وإعادة السعر لسابق عهده لأن ما يحدث عقب إقرار الزيادة أرقق كاهل المواطنين والمقيمين من أصحاب الدخل المتوسطة لا سيما أن الجميع يستخدم وسيلة التنقل الخاصة بشكل يومي إما للعمل أو لقضاء حوائجهم اليومية وهو ما يؤكد انه امر مكلف مادياً متمنياً أن يتم وقف القرار نهائياً.

من جهته، قال الناشط السياسي ساير البيجان أن قرار الحكومة في زيادة البنزين لم يكن صائباً وسليماً لأنه من المواطن مباشرة موضحاً أن مقدار الزيادة التي حققها في